

لجنة الدين العام

دليل بشأن التخطيط و إجراء الرقابة
على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام

تقرير نهائي

مايو 2000

ترجمة: عصام الدين محمد رشاد
المكسيك, أبريل 2001

لجنة الدين العام

رئيس

جرجوريو جريرو
Gregorio Guerrero

المحاسب الأكبر بمصلحة الضرائب المكسيكية

أعضاء

انريك بيكساو, اميليا راكل ليرنر, مكتب الرقابة الوطني للأرجنتين	الأرجنتين
جيف جرينبيرج, مكتب المراقب العام	كندا
بول بوسنر, جوس اويول, مكتب المحاسبة العامة	الولايات المتحدة الأمريكية
خوسه ميغل ماسياس, جيرمو أورتيز, المكتب الأعلى للمحاسبة	المكسيك
انا ماريا بينيتو, محكمة الحسابات	البرتغال
تيم بور, وندي كنواي_سميث, مكتب الرقابة الوطني	المملكة المتحدة
اليرونا ميتروفانوفاف, مجلس الحسابات	الاتحاد الروسي
ف.م سيام خلبرتو مويالوا, مكتب المراقب العام	زامبيا
جونغ نام لي, مجلس الرقابة والتفتيش	كوريا
خلبرت نجولاكيا, لبوندولي مالي فينيسيت, مجلس الرقابة	الغابون
جوناس لواسيوس, ليما فير بيكين, دارويس زالايس, الرقابة الحكومية	لوتوانيا

المنسقون

تابيو ليسكنين, مكتب مراقب الدولة	فنلندا
انغا بريت اهلينس, مكتب الرقابة الوطني	السويد
ارتورو الوين أ, مكتب المراقبة العام للجمهورية	شيلي
احمد محمد الايراني, الهيئة المركزية للرقابة والتدقيق	اليمن
عبد خرابشة, ديون المحاسبة	الأردن
جودت احمد الملط, الجهاز المركزي للمحاسبات	مصر

اعد هذا الكتيب من اجل الإصدار الرسمي بطبعات منفصلة باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية من قبل لجنة الدين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المحتويات

المقدمة

..... دور الجهاز الأعلى للرقابة
..... بيئة المراقبة
..... تقييم المخاطر
..... أنشطة المراقبة
..... المعلومات والاتصال
..... المتابعة

..... أهداف الرقابة وإجراءاتها
..... بيئة المراقبة
..... تقييم المخاطر
..... أنشطة المراقبة
..... المعلومات والاتصال
..... المتابعة

..... الملحق : مسرد الدين العام

الشكل 1: ما هو تعريف الأنتوساي للدين العام

الشكل 2: نطاق أعمال الرقابة على الدين العام المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة
حالة من المكسيك

الشكل 3: المصادر الخارجية لمعلومات الدين العام

الشكل 4: كيف يقيم ستاندرد وبور (p&s) الدين العام

الشكل 5: أزمة هبوط العملات و أنظمة السيطرة على ديون العملات الخارجية

الشكل 6: كيف يؤثر الهيكل التنظيمي على إدارة الدين العام

الشكل 7: أعمال رقابة الدين العام التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة
حالة من الأرجنتين

الشكل 8: كيف تعد الحكومة تقاريرها حول عمليات ديونها: حالة كندا

الجدول 1: الدول الفقيرة ذات المديونية العالية

المقدمة

بموجب البنود المرجعية التي وضعها المجلس التنفيذي للانكوساي، أوكل إلى لجنة الدين العام مهمة إصدار تخطيطات و معلومات أخرى للمساعدة و للاستخدام من قبل الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق إدارة فعالة وجيدة لأجل التقرير الملائم عن الدين العام

في عام 1998، اقر مؤتمر الأنكوساي مقترح هذه اللجنة المتضمن دمج دراستين- إحداهما تتعلق برقابة الأداء علي إدارة الدين العام , والأخرى تتعلق بأعمال الرقابة الداخلية المتعلقة بها - وذلك ضمن دليل موحد بهدف التخطيط وإجراء عمل رقابي علي أنظمة الرقابة الداخلية للدين العام. ويضم هذا الدليل التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها في مؤتمر عام 1998 و الملاحظات المتعلقة بها و التي تم تلقيها من لجنة الدين العام.

وقد تناول التقرير الذي قدمته لجنة الدين العام إلى مؤتمر الانكوساي لعام 1998، العديد من الملاحظات التي ركزت بشكل كبير علي دور الأجهزة العليا للرقابة في إجراء الرقابة علي الدين العام.

وبسبب زيادة تقلب الأسواق العالمية، وظهور إجراءات وأدوات معقدة للدين، و عدم الاتساق في تقييم أدوات الدين و قلة الشفافية في التقرير عن الدين من قبل الهيئات العامة، فقد ظهرت هنالك تحديات كبيره أمام الأجهزة العليا للرقابة، تلك العوامل المعقدة قد أثرت علي خدمة الدين واستدعت إثارة مسألة المعايير الملائمة لتقييم عمليات الدين

وثبات الدين، وفي الوقت ذاته فقد تزايد وعي الأجهزة التشريعية للعلاقات المتداخلة بين الدين و السياسة المالية و السياسة الاقتصادية.

أن فهم مهام العلاقات المالية بين الدين العام والسياسة الاقتصادية المتداخلة والاستجابة للمطالب التشريعية في الرقابة علي عمليات الدين فتحت مجالا واسعا لرقابة الأجهزة العليا للرقابة.

وترى اللجنة بأن تلك المهام تحتاج إلى منهجيات و أساليب رقابية جديدة, وحضور أكثر فعالية للجهاز الأعلى للرقابة و مزيد من البراعة في تطوير الوسائل الفنية الضرورية لمراجعة عمليات الدين العام .
وتبعاً لذلك فقد ضمنت لجنة الدين العام في دليلها مجموعة من المفاهيم والمؤشرات المالية والاقتصادية المستخدمة في تقييم تلك العمليات.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه العمليات الرقابية علي الدين العام أكثر عمقا و تحديا, أصبحت أنظمة الرقابة الداخلية أكثر شمولية, كما أن العديد من المنظمات الرقابية المهنية تعرف أنظمة الرقابة الداخلية علي أنها العملية التي تتعدى أنظمة الرقابة المالية التقليدية التي صممت من اجل حماية الأصول و الحفاظ علي سجلات مالية ملائمة.

وتعرف أنظمة الرقابة الداخلية حاليا بأنها مجموعة إجراءات و أدوات تساعد المدراء علي إحراز الأهداف المالية و التشغيلية , والالتزام.

وينظر إلى أنظمة الرقابة الداخلية علي أنها عملية متواصلة تتأثر بإدارة الهيئة, وتهدف إلى توفير التأكيد المعقول بان أهداف الهيئة قد أحرزت ضمن التصنيفات التالية:

(1)العمليات فعالة و كفوة.

(2)التقارير المعدة حول تقييم برامج الميزانية و الأمور المالية ملائمة و معقولة.

(3)المسؤولون عن البرامج يتقيدون بالأنظمة و القوانين السارية.

ومع أن التقييمات الدورية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات الدين العام لا توفر التأكيد الكامل، إلا أنها من الممكن أن تزيد من إمكانية إحراز أهداف الهيئة العامة المالية و التشغيلية و الالتزام، فيما يتعلق بإدارة الدين.

و في بداية أعمال الرقابة على الدين العام، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة أن تقرر ما هي الهيئات و أدوات الدين التي ينبغي تضمينها في نطاق الرقابة، وهذا هو الوقت المناسب للأجهزة العليا للرقابة لدراسة تعريف مصطلح الدين العام (انظر الشكل 1)

وفي هذا الدليل اخترنا أن نعرف مصطلح الدين العام بحيث يشمل هذا التعريف الالتزامات المحددة بأدوات تشريعية

صادرة عن فدرالية أو مركزية، أو مؤسسات محلية أو إقليمية أو بلدية أو محلية سواء كانت مملوكة أو مسيطر عليها من قبل الحكومة، و الهيئات الأخرى التي تعتبر عامة أو شبه عامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القروض البنكية الممنوحة للحكومة والأوراق المالية المتداولة في السوق والتي تصدر من قبل الحكومات هي من الأمثلة على الدين العام.

في الولايات المتحدة المجموعة الراعية المنظمة أصدرت 1992 دراسة عميقة على الرقابة الداخلية في هذه الدولة أطلقوا عليها اسم (رقابة داخلية-أسلوب كامل) وبعد هذه الدراسة دراسات متشابهة أصدرت في كندا و في إنجلترا و عالميا عن طريق الاتحاد الدولي للمحاسبين

الشكل 1: ما هو تعريف الأنتوساي لعناصر الدين العام

في بداية أي عمل رقابي علي برنامج الدين العام، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى فهم واضح لمعنى الدين.

وكما هو ملاحظ في التقرير السابق للجنة الدين العام " إرشاد بشأن تعريف الدين العام و الإفصاح عنه "، فان تعريف الدين العام سوف يختلف باختلاف الاستخدام .
ويحتاج الاقتصاديون إلى تعريف واسع و شامل عند دراسة إسهامات القطاع العام في الاقتصاد .
وعلى هذا النحو ،إذا كان الاهتمام منصب على المساءلة ، فان التعريف سوف يقتصر على الدين العام الصادر عن الهيئة الحكومية ذات الصلاحية و المسؤولية الملائمة ، ولا بد لكل جهاز أعلى للرقابة من ممارسة حكمه الخاص بشأن ما هي الهيئات الملائمة و الالتزامات التي يجب تضمينها .

وقد يشمل الدين العام المطلوبات التي تتحملها الهيئات العامة مثل الحكومة المركزية أو الفدرالية ، السلطات المحلية و الإقليمية و البلدية ، والمؤسسات المملوكة أو المسيطر عليها من الحكومة ، والهيئات الأخرى العامة أو شبه العامة .

وكل واحدة من تلك الهيئات لها التزامات متنوعة ، والتي من الممكن اعتبارها دين عام .
وتلك الالتزامات تتضمن الأوراق المالية المتداولة ، القروض البنكية ، عقود الإيجار طويلة الأمد ، وكفالات القروض ، والاقتراض من الهيئات ذات الفائض النقدي التي تدار من قبل الحكومة ، إصدار العملات الوطنية ، الأرباح ، العوائد من خطط الادخار العام ، القروض من الحكومات الأجنبية و المنظمات الدولية ، التزامات الرعاية الصحية و التقاعد للموظفين العامين ، والحسابات المستحقة الدفع

المصدر :لجنة الدين العام للانتوساي ، دليل بشأن تعريف الدين العام و الإفصاح عنه

الدين العام يمكن أن يشمل الالتزامات التي يجلبها عليه الكيان العام ، مثل الحكومة المركزية أو الفدرالية ، سلطة الحكومة ، المقاطعة ، الإقليم ، البلدية أو القسم ، شركات ملك الحكومة أو مراقبة من الحكومة أو ذاتيات أخرى تعتبر عامة أو تقريبا عامة .

دور الجهاز الأعلى للرقابة

في مستهل أي عمل رقابي علي الدين العام ,الأجهزة العليا للرقابة واجهت قرارين أساسيان :أي عنصر للرقابة الداخلية يجب فحصها و ما عمق التحليل لكل مكون , إن عمق و اتساع العمل الرقابي يعتمد علي الصلاحية التشريعية للجهاز الأعلى للرقابة ,والأعمال الرقابية المنفذة فيما قبل ,والمصادر المتوفرة لتنفيذ العمل الرقابي.

القوة القانونية لبعض الأجهزة العليا للرقابة محددة و مقيدة علي مراجعة الدين الأول , بعض الأجهزة العليا للرقابة الأخرى لها قوة و صلاحيات أوسع في مراجعة قضايا الدين العام ولكن تنقصهم الخبرة الفنية المطلوبة لمراجعة حركات الدين العام المعقدة من هذا النوع والتي لها ارتباطات هامة في السياسة المالية والنقدية.

الشكل 2:نطاق الرقابة على الدين العام من قبل الأجهزة العليا للرقابة :حالة المكسيك

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي بتدقيق بيانات الدين العام المقدمة من قبل الفرع التنفيذي ضمن شكلين رئيسيين:

1- التقرير السنوي الأولي بشأن مراجعة الحسابات العامة للحكومة الفدرالية, والذي يتم إصداره من قبل الجهاز الأعلى للرقابة, والذي يحتوي على باب يحلل الأموال العامة ضمن إطار الأداء الفعلي للسياسة المالية المقررة لمدت سنة.

وفي هذا التقرير, فقد فحص الجهاز الأعلى للرقابة الدين العام و مكوناته المحلية و الخارجية والتغيرات في أرصدة الدين خلال تلك الفترة وتكاليفه المادية ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتحليل التغير بالنسبة لمستويات الدين الفعلية المسموح بها ولكنه لا يقوم بتنفيذ اختبارات جوهرية عند تلك المرحلة.

2- و يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي أيضا بتنفيذ أعمال رقابة ميدانية ضخمة يتم من خلالها فحص جميع عناصر إدارة الدين العام.

وتتضمن هذه الأعمال تحليلا لسجلات الدين التي توفر الدعم للتقرير السنوي الأولي الذي تم ذكره من قبل.

و للجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي السلطة القانونية لتطوير و توسيع برنامج رقابي شامل للدين العام و يتم تنفيذ ما معدله 18 عملا رقابيا في السنة كجزء من أعماله الرقابية.

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بفحص مكونات أنظمة الرقابة الداخلية التي تؤثر علي القرارات الداخلية و الإجراءات اللازمة لتسجيل العمليات و فحص الالتزام بالأنظمة والقوانين ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة بفحص الجوانب التالية لإدارة الدين العام في الحكومة المركزية و المؤسسات المملوكة من قبل الدولة:

- شروط وأجال العقود.

- الخدمة(الفوائد, و العمولات, و المصاريف) إجراءات الدفع.

- التراخيص.

- إعادة تقييم القروض الخارجية.

- استخدامات الموارد من مصادر أجنبية.

- البنود التشريعية التي تؤثر على مؤسسة حماية الخدمات المصرفية, وزارة المالية, البنك المركزي

وهيئة المصارف والأوراق المالية, وهيئة سكرتارية تمويل الإنفاق.

- والمتطلبات التنظيمية لمنح الضمانات الحكومية الفدرالية.

و من اجل أعماله الرقابية على بعض عمليات الديون الخاصة, يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي بمراجعة الدراسات الداعمة, التحليلات, واستراتيجيات السوق المستخدمة في إدارة تلك العمليات.

على سبيل المثال، قام الجهاز الأعلى للرقابة بتدقيق المستندات ذات القيم العليا بهدف إعادة تمويل جزء من حزمة الطوارئ التي تم التفاوض بشأنها مع خزينة الولايات المتحدة قبل عدة سنوات وقد اشتملت إحدى العمليات التي تم فحصها على إلغاء سندات (Brady) والمستردات من رهوناتها

وهذه العملية نتج عنها أرباح كبيرة من خلال إعادة التفاوض بشأن آجال الدين والتي كانت لمدد أطول و بأسعار أقل

ومن أجل تحديد نقاط الوصول في الرقابة على الدين الأجهزة العليا للرقابة يمكنها أن تحدد نطاق الرقابة باستخدام المكونات الخمسة التالية لنظام المراقبة الداخلية وهي:

- بيئة المراقبة .

- تقييم المخاطر .

- أنشطة المراقبة .

- المعلومات و الاتصالات .

- المتابعة .

ومن الممكن أن ينظر إلى كل مكون على أنه الباب الذي يمثل ناحية رقابية محتملة . وكل عنصر أو باب يؤدي إلى نواح رقابية مختلفة من حيث النطاق و التعقيد الفني فالباب الأول وهو بيئة المراقبة .. يجعل المدققين يفحصون توجهات إدارة الدين ، مدى وعيها ، والإجراءات المتخذة بشأن أعمال المراقبة ، ومن الممكن أن يفتح هذا الباب من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي لها صلاحيات واضحة للرقابة على مدى فعالية إدارة الدين . أما مجالات الرقابة الداخلية الأربعة الأخرى فهي أكثر ارتباطا بالأعمال الرقابية التقليدية للمراقبات الداخلية ، فتقييم المخاطر على سبيل المثال قد يساعد المدققين على تحديد ما هي الأحداث و الظروف التي تؤثر على تسجيل و معالجة و التقرير بشأن معلومات الدين .

بيئة المراقبة

تعتبر بيئة المراقبة القاعدة التي تبنى عليها أنظمة الرقابة الداخلية لما لها من تأثير على سلوك موظفي الدين العام.

والإدارة العليا للدين هي المسؤولة عن إنشاء ورعاية البيئة الرقابية التي تعزز القيم الأخلاقية وسياسات الموارد البشرية التي تدعم أهداف الدين العام والهيكل التنظيمية ذات الخطوط الواضحة للمسؤولية و الاتصال , وأنظمة المعلومات المستندة إلى الحاسب الألي (الكومبيوتر) والتي تشتمل علي أنظمة حماية ملائمة .والإدارة العليا للدين هي مسؤولة أيضا عن أهداف الدين العام ضمن حدود صلاحياتها , وضمان أن موظفيها علي وعي بفوائد بيئة المراقبة الملائمة ومراقبة العوامل الخارجية التي تؤثر علي قابلية الحكومة ورغبتها في خدمة ديونها .

الأمانة والقيم الأخلاقية . إن أهمية فعالية أنظمة المراقبة الداخلية لا يمكن أن تزيد عن أهمية الاستقامة والقيم الأخلاقية للأفراد الذين يقومون بوضعها وإدارتها ومتابعتها , و لأنه قد يكون باستطاعة الإدارة العليا تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية , فان الاستقامة والقيم الأخلاقية لكبار مسؤولي الدين العام هي جانب أساسي في الحفاظ علي أنظمة رقابة داخلية فعالة .

سياسات الموارد البشرية . إن تزايد التعقيدات في طبيعة عمليات الدين العام- و التي تشمل عملات متعددة ,معدلات فائدة متغيرة ,إعادة هيكلة الدين , ومقايطات عملة ,ودفعات فائدة - قد أدى إلى تزايد الحاجة إلى الموظفين المتمكنين و ذات الخبرة العالية في مجال إدارة أدوات الدين العام.

والإدارة العليا للدين العام مسؤولة عن الحصول على مستويات من الكفاءة الضرورية لإحواز أهداف الدين العام , وتعيين موظفين بمهارات ملائمة لكل وظيفة .

الهيكل التنظيمي . معظم منظمات الدين العام لها وحدات تشغيلية متعددة ,بوظائف إدارية ومسؤوليات إعداد تقارير مختلفة . ولمد راء الدين العام وظيفتين رئيسيتين- وظيفة عالية المستوى تتضمن تنسيق عمليات الدين مع العمليات النقدية و المالية السنوية للحكومة , و الوظيفة التشغيلية التي تتضمن إدارة معاملات دين محددة .

أنظمة معلومات الدين المستندة إلى الكومبيوتر. لأنظمة معلومات الدين المستندة إلى الكومبيوتر مضامين أساسية بالنسبة لعمليات الدين العام .

ويجب أن يتمتع المدققون بالخبرة الكافية لتنفيذ فحوصات المراقبة الداخلية باستخدام أنظمة الكمبيوتر والتي تصنف في العادة ضمن أنظمة المراقبة , و الأنظمة المطبقة

وأنظمة المراقبة العامة هي مجمل السياسات و الإجراءات التي تشكل البيئة التي تنفذ فيها البرامج , وتقع أنظمة المراقبة العامة ضمن ستة فئات رئيسية هي :

(1) التصميم الكلي و إدارة أمن الكمبيوتر.

(2) أنظمة الاستخدام المتعلقة ببيانات الكمبيوتر , والبرامج , والمعدات , والتسهيلات.

(3) الأنظمة التي تمنع استخدام البرامج غير المرخصة أو إجراء تغيير على البرامج الموجودة .

(4) الأنظمة التي تراقب استخدام أنظمة الكمبيوتر و برامج أمن الكمبيوتر.

(5) فصل المهام لمنع الأفراد من التمكن من السيطرة على جوانب هامة لعمليات الكمبيوتر والحصول على استخدام غير مرخص للسجلات

(6) الرقابة على استمرارية الخدمة لضمان عدم حصول انقطاع في العمليات الهامة , أو ضمان استعادتها بشكل سريع , وكذلك ضمان حماية البيانات الهامة عندما يحصل هنالك حوادث غير متوقعة .

وعندما تكون مثل تلك الأنظمة ضعيفة أو غير موجودة , فإن إمكانية تطبيق أنظمة البرامج تنخفض إلى حد كبير . وتساعد أنظمة البرامج في ضمان صحة معلومات الدين التي أدخلت إلي الكمبيوتر و ضمان دخولها بالشكل الصحيح , و هذه الأنظمة تقسم في العادة ضمن إدخال , معالجة , وضبط ملفات .

وتضمن أنظمة إدخال البيانات صحة و دقة و كمالية معلومات الدين التي أدخلت إلى الكمبيوتر .

أما أنظمة المعالجة فهي تستخدم للتحقيق مما إذا كانت العناصر الهامة لمعاملات الدين قد توفرت , أو أن البيانات المخلة قد أخذت شكلاً ملائماً (نصاً أو رقماً) , وتدخل القيم ضمن مدى يتم تحديده بشكل مسبق , في حين تدخل بيانات المعاملة ضمن سجل فعال في الملف الرئيسي . وتساعد أنظمة ضبط الملف , مثل علامات الملف الخارجي أو علامات الملف التي تقرأ من خلال الكمبيوتر في تحديث الملفات و منع خرابها .

و في العامة أنظمة ضبط البرامج تتدرج ضمن نظام كومبيوتر معين يستخدم من قبل كل دولة , و في الوقت الحالي ما يقرب من 50 دولة تبنت نظام التحليل المالي و إدارة الدين , (SIGADE) وهو النظام المصمم من اجل وزارات المالية و البنوك المركزية و يستخدمه في تنظيم الديون العليا , وهذا النظام هو تطبيق لنظام ويندوز مايكروسوفت الذي يستخدم نظام إدارة قاعدة البيانات أوراكل.

القوانين , والأنظمة , والممارسات التي تحدد كيفية عمل مدراء الدين مع نظراءهم في الوحدات الحكومية الأخرى بما في ذلك مكتب الموازنة و البنك المركزي , وكذلك نطاق صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة على قضايا الدين .

المراقبين يجب أن يكون لهم القدرة على تحديد المسؤولين عن اتفاقيات الدين العام وعمل تقرير استعلامي بذلك , معرفة الأنظمة التي تحدد مسار الدين ويكون لهم القدرة فحص تقارير إدارتها.

ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن يراجعوا أطر العمل التشريعي و إجراءات الدين الفعلية لاكتساب فهم للبيئة التي يعمل بها مدراء الدين و تحديد نطاق رقابتهم(انظر الشكل 2) .

مثلا من الممكن أن بعض الدول قد تمنع استخدام الاقتراض العام لتمويل نفقات متكررة , أو أن يكون هناك حد أقصى للدين العام يتغير فقط بالقوة التشريعية . وجزء آخر من الأجهزة العليا للرقابة تواجه عقبات للحصول على البيانات الكاملة عن الدين العام بسبب أن المؤسسات المملوكة للحكومة والتي تتكفل الحكومة بقروضها ليست مجبره على إعطاء معلومات عن اتفاقياتها لهذه الأجهزة المسؤولة عن الدين العام .

و جزء من رقابة الدين أنه يمكن لبعض الأجهزة العليا للرقابة فحص كيف يتم برمجة تقديرات الدين ضمن الموازنة كعنصر من استخدامات ومصادر الموازنة . ومن خلال تلك الأعمال الرقابية تتمكن للأجهزة العليا للرقابة من تقييم مقدرة مكتب الدين العام على تزويد مسؤولي الموازنة بمتطلبات خدمة ديون معقولة طول السنة القادمة , ومن الممكن أيضا النظر إلى وثائق الموازنة على أنها مخطط لإصدار دين جديد لدورة الموازنة القادمة , على اعتبار أنها تحدد موارد النقد المطلوبة لتنفيذ الاستثمار الحكومي والبرامج التشغيلية .

الأجهزة العليا للرقابة تتفحص أيضا كيف يستخدم الاقتراض العام في تمويل العجز المؤقت في خزانة العمليات النقدية الداخلية ولذلك يحتاج إلى اتصال وثيقي بين موظفي أدارت الدين و النقد . ومن ضمن العناصر الهامة لنظام قوي لإدارة النقد , و التي تؤثر مباشرة على عمليات الدين العام , المقدرة علي بناء تصورات للتدفق النقدي بناء على المتوقع من الداخل و الخارج . وهذه المقدرة التنبؤية تعتمد على تنفيذ الموازنة الحكومية

والقدرة على التجميع السريع للنقد و توحيد أرصدة النقد ضمن حساب موحد . وكما أن الفشل في الملامة ما بين تدفق الداخل و الخارج النقدي قد يؤدي إلي مبالغ كبيرة من الدين العام لا ضرورة لها و مبالغ كبيرة من النقد عديم الجدوى .
الأجهزة العليا للرقابه يجب لها أن تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر على قدرة الحكومة و رغبتها في دفع خدمة ديونها , حتى في الأعمال الرقابية ذات المدى المحدد والتي تقتصر على وحدة إدارة الدين . ومن الممكن أيضا استشارة المصادر الخارجية للمعلومات لفحص المعلومات التي يوفرها موظفو إدارة الدين . والقابلية على تقويم العوامل الخارجية و الدخول إلى معلومات الدين من قبل فريق ثالث يعزز مقدره الأجهزة العليا للرقابة على تقييم العجز المحتمل في تسديد الدين العام .

و قد أعلنت الوكالات الدولية التي تراقب الديون العليا عن زيادة في العجز عن تسديد الدين خلال العقود الأربعة الأخيرة الماضية . حيث ارتفع إجمالي العجز من 18 حالة عجز من قبل أربعة دول خلال الفترة 1956 و 1965 إلى 203 عجز من قبل 65 دولة خلال الفترة 1986 - 1994 . والعديد من المبادرات الهامة لإعادة جدولة الدين كانت قد نفذت تحت رعاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في السنوات الأخيرة .
وقد صممت مبادرة المديونية العليا للدول الفقيرة (PPME) و ذلك سوف يساعد 41 دولة على تخفيض و تثبيت مستوى الدين و لإخراجهم من مفاوضات إعادة جدولة الدين المتكررة .

ومن اجل الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تلك المبادرات و تعزيز بيانات الدين بالمصادر الخارجية , فمن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتصل بالمنظمات الدولية المدرجة في الشكل 3 . أما المصادر الخارجية لبيانات الدين فتضم بعض الجهات المقرضة مثل صندوق النقد الدولي و المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الاقتصاد والتعاون و التنمية , و نادي لندن و نادي باريس ومنظمات تقييم القروض .

الشكل 3 : المصادر الخارجية لمعلومات الدين

لمصلحة المؤسسة ,المسؤول الرئيسي تليفون وعنوانها الإلكتروني و الإنترنت	مصادر معلومات الدين
Banco Mundial Punam Chuhan (202)473-3922 Pchuhan@worldbank.org	نظام إعداد تقارير الدين للبنك الدولي
Wiliam Shaw (202)473-0138	التدفقات المالية الرباعية للبنك الدولي وللدول النامية

استشارة الفحوص الموافقة للمادة الرابعة للاتفاقية الدستورية لصندوق النقد الدولي. أساسية لنشر بيانات دين الصندوق http://dsbb.imf.org/	صندوق النقد الدولي
نظام التحليل المالي و إدارة الدين Dr.Enrique Cossio-Pascal Tel:4122 907 2741 (ginebra,suiza) E-mail: dmfas@unctad.org http://www.unctad.org	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
Debt Recording and Management System (CS-DRMS) http://www.csdrms.co.uk Dr. Dev Useree, Tel 44 020 7747 6434 (London, United Kingdom) E-mail: d.useree@commonwealth.int	سكترارية الكومونويث
Standard & poor's Corporation (212)208-1989 Moody's Investor Services (212) 553-1653	مؤسسات تقييم القروض العامة

ومن الممكن أن توفر المؤسسات الدولية أيضا المعايير التي تستخدم في أعمال الرقابة على الدين العام , على سبيل المثال , فقد حددت مؤسسات التقييم العوامل السياسية و الاقتصادية التي تحدد قابلية ومقدرة الدولة على دفع ديونها . وهذه العوامل تشمل استقرار شكل الحكومة للدولة , مستوى وتغيرات التضخم للدولة , الصادرات من البضائع والخدمات لتوفير احتياطي من العملات الأجنبية لخدمة الدين الخارجي . والأرصدة الاحتياطية للبنك المركزي (انظر الشكل 4).

الشكل 4 : كيف تقييم مؤسسة ستاندرد اند Standard & Poor's (S&P) الدين العام بور

أن تقييمات القرض العام لمؤسسة (S&P) - و التي غطت في أبريل 1997 العملات الأجنبية والمحلية الصادرة عن الحكومات في 69 دولة- ما هي إلا تقييم لمقدرة وقابلية كل دولة على تسديد ديونها.

وتقييم (S&P) هو تقييم كمي و نوعي في الوقت نفسه . والقابلية للدفع هي مسألة نوعية تميز الحكوميين عن الأطراف الأخرى من المصدرين , لأن الحكومة يمكنها أن تتخلف عن تسديد بعض أو جميع التزاماتها حتى وان كانت تملك المقدرة المالية على خدمة الدين بشكل سريع .

و المخاطر السياسية و الاقتصادية الرئيسية التي تأخذها مؤسسة (S&P) بعين الاعتبار عند تقييم الدين الخارجي تتضمن ما يلي :

المؤسسات السياسية: إن شرعية و ثبات شكل الحكومة للدولة يحددان المعالم لصنع السياسة الاقتصادية . وتصدير البضائع و الخدمات تحدد المؤشرات لصانعي السياسة الاقتصادية . فرصيد القرض الفرنسي " AAA" على سبيل المثال , يعكس من ناحية جزئية إطار العمل السياسي الديمقراطي الذي يساعد على شفافية عملية صنع السياسة و يجعل الحكومة تستجيب لأخطاء السياسة المتوقع حدوثها مع مرور الوقت .

التضخم والدين العام : من الممكن أن تؤدي عملية تثبيت أسعار العملة في ظل التضخم و عجز الموازنة إلى انخفاض الدعم الشعبي للحكومات . إن مثل تلك الظروف من الممكن أن تكون أرضا خصبة لعجز الدين . ولمثل تلك الأسباب , فإن (S&P) ترى بأن معدل التضخم هو المؤشر الوحيد الأكثر أهمية على اتجاهات القروض العامة بالعملات المحلية .

الدين الخارجي : لتقييم حجم الدين العام الخارجي , تقوم مؤسسة (S&P) بمقارنته مع صافي التدفقات السنوية من الصادرات من البضائع والخدمات , والتي توفر العملات الأجنبية المطلوبة لخدمة الدين الخارجي . ونتيجة لتقييمات عامة لـ 69 دولة فقد بلغت نسبة متوسط صافي الدين الخارجي للقطاع العام إلى نسبة الصادرات 53% .

الإحتياطيات : تعتبر إحتياطيات البنك المركزي مؤشر خارجي آخر , ولكن أهميتها تتفاوت بحسب اتجاهات التقييم , و الإحتياطيات تعمل عادة كواق مالي للحكومة خلال فترات ضغط ميزان المدفوعات . وتقاس كفاءة الإحتياطيات وفقا للمستوردات و عجز الحسابات الجارية المتوقعة وإجمالي خدمة الدين .

إتحاد النقد الأوربي (EMU) : إن تقييمات الدول التي تشارك في الإتحاد الأوربي تعتبر حالة خاصة . والحكومات في الإتحاد الأوربي الذي أسس في عام 1999 , قد تخلت عن مهام التقييم النقدي و تقييم مبادلة العملة إلى البنك المركزي الجديد . ونتيجة لذلك , فإن مؤسسة (S&P) تتوقع أن يقيم كل دين بعملة أجنبية بنفس الطريقة . والتحلي المالي الذي اعتبر هاما في الماضي من الممكن أن يكون المعيار الرئيسي للتفريق بين انواع الديون العامة داخل الإتحاد المالي الأوربي

معلومات عن طريق (S&P) 16 /04/1997 Sovereign Credit Ratings

ان بعض الأجهزة العليا للرقابة تستخدم مؤشرات عالية المستوى أو مؤشرات رقابية لقياس مدى ثبات الدين العام , مرونة الموازنة , وقابلية حدوث عجز في الدين و عدم الوفاء بالسداد في وقتها , وثبات الدين هو مدى تمكن الحكومة من المحافظة على البرامج الموجودة وتلبية متطلبات الدائن دون زيادة أعباء علي الاقتصاد . ومرونة الدين هي مدى تمكن الحكومة من زيادة مواردها المالية للاستجابة للمتطلبات المتزايدة وذلك أما عن طريق توسيع إيراداتها أو زيادة أعباء ديونها .

وحساسية الدين هي الدرجة التي تصبح فيها الحكومة معتمدة على موارد تمويلية خارج نطاق تأثيرها أو سيطرتها . وقد خططت لجنة الدين العام للمستقبل لأن تتفحص بمزيد من التعمق العلاقة بين المؤشرات عالية المستوى و المؤشرات الرقابية الأخرى , بما في ذلك مستويات نمو وشفافية المؤسسات المالية

الشكل 5: أزمات انخفاض العملة وأنظمة الرقابة على الدين بالعملات الأجنبية

ان أزمات انخفاض قيمة العملة تعود في العادة إلى عدم ثبات مستويات الديون بالعملات الخارجية القصيرة الأمد . والدول التي تستطيع الاقتراض من الخارج يكون بإمكانها الاستثمار بشكل أفضل مما لو اعتمدت فقط على مدخراتها المحلية , ولكن إيرادات الصادرات يجب أن توفر في النهاية ما يكفي من العملات الأجنبية لخدمة دين الدولة بالعملة الأجنبية .

وعندما تزيد سرعة نمو دفعات الدين بالعملة الأجنبية عن صادرات الدولة , من الممكن أن تواجه الدولة صعوبات في ميزان المدفوعات نظرا لانخفاض احتياطياتها الدولية إلى ما دون المستويات الحرجة وتنخفض قيمة عملاتها المحلية . والدول التي تزداد ديونها بالعملة الأجنبية بشكل سريع , يجب أن تطور أنظمة الرقابة الداخلية التي تعطي مؤشرات مسبقة لصانعي السياسة , عندما تصبح الاقتراضات من الخارج ودفعات خدمة الدين قريبة من المستويات الحرجة .

وبعد تقييم العوامل الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على قدرة الحكومة على دفع ديونها , فلا بد أن تكون الأجهزة العليا للرقابة بعد ذلك مستعدة لمراجعة عناصر الرقابة الداخلية الخمسة لوحدة أو وظيفة الدين العام .

الشكل 6 كيف تؤثر الهياكل التنظيمية على إدارة الدين العام

في بعض الدول تركز المحاولات المتعلقة بتعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية على جعل وزارة المالية هي المؤسسة الرئيسة المسؤولة عن إدارة الدين العام . وقد جعلت وزارة المالية مسؤولة عن مراقبة الدين بالتنسيق مع البنك المركزي , وجميع عقود الدين العام و كفالات الحكومة تحتاج إلى موافقتها .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن , إلا انه بقي الكثير مما يجب عمله في بعض الدول التي تكون وزارة المالية فيها هي المسؤولة رسميا عن إدارة الدين في حين تكون المسؤولية التشريعية لمراقبة إدارة الدين موزعة بين وزارة المالية , وزارة التخطيط , والبنك المركزي . وفي بعض الدول أيضا لا تملك وزارة المالية صلاحية الحصول على سجلات القروض للديون العامة المتعاقد عليها مسبقا كما أن عدم الدخول المباشر على سجلات القروض قد جعل من الصعب على وزارة المالية أن ترصد بدقة المدة الزمنية المقررة لالتزامات خدمة الدين و ان تقوم بدفعها بشكل سريع .

تقييم المخاطر

تقييم المخاطر هو عملية تحديد الظروف والأحداث التي يمكن أن تمنع الإدارة العليا من تلبية أهداف الدين وقياس احتمالية حدوث تلك المخاطر . وتظهر المخاطر التشغيلية خلال الإدارة العادية لمعاملات الدين . وتظهر مخاطر الغش نتيجة لأفعال سيئة مقصودة ترتكب من أجل الحصول على منافع شخصية . ان مسؤولية تحديد المخاطر وتطوير الخطط لإدارتها تقع على كاهل الإدارة .

ومن الممكن أن تصف خطة المخاطر الإجراءات التي تساعد على تخفيض الأضرار المتسببة عن المخاطر . وفي دورة الرقابة على الأنظمة الداخلية للدين , تقوم الأجهزة العليا للرقابة بفحص خطة المخاطر و تقارن بين الأداء الفعلي لمدراء الدين وخطة المخاطر .

المخاطر التشغيلية

تظهر المخاطر التشغيلية في العادة في الجوانب التي توفر خدمات الدعم لهيئة الدين العام .

ومن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تدرك المخاطر التالية , عندما تقوم بفحص الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة الدين العام .

- **عدم وجود فصل للواجبات و المهام** . يجب أن تعالج معاملات الدين العام بشكل مستقل , وأن تؤكد ,وتقيم ,وتراجع وتراقب بشكل موضوعي من قبل هيئة إدارية مستقلة .

- **عدم تمتع الموظفين بخبرات ملائمة** . يجب أن يمتلك الموظفين الخبرة الملائمة التي تمكنهم من تجنب أن يصبحوا أدوات بيد تجار الديون , وفريق الدعم يكون في العادة خط الدفاع الأول في الكشف عن الأخطاء والمخالفات التي قد تظهر في معاملات الدين يتم معالجتها .

- **مخاطر الإنتاج** . من الممكن أن تكون الأدوات الجديدة للدين معقدة جدا أو صعبة الفهم , مما قد يؤدي إلى عدم المقدرة على دعم جوانب معالجة ,وتقييم ,ومتابعة أدوات الدين الجديدة .

- **مخاطر الأنظمة و التكنولوجيا** . تحدث هذه المخاطر في العادة عندما يفشل الموظفون في مواكبة التطورات التكنولوجية المرافقة لأنظمة المعلومات الجديدة , أو عند تبني أنظمة معلومات محسوبة دون القيام بإعادة هندسة لممارسات إدارة الدين .

- **مخاطر الإجراءات** . تحدث هذه المخاطر عندما لا يكون للوظائف الإدارية إجراءات مكتوبة , ولا تكون إجراءات سير العمل مصممة بأسلوب جيد مع الحفاظ على متابعات رقابية ملائمة . وتزداد أهمية الإجراءات المكتوبة كلما تعقدت أدوات الدين .

- **مخاطر الكوارث** . تحدث تلك المخاطر عندما لا تكون هيئة الدين قد جهزت مواقع بديلة , موارد الكمبيوتر , اتصالات , موارد ,تسهيلات تجارية , وخدمات الدعم الأخرى تحسبا لأية كوارث قد تحدث . ويجب أن يكون لصانعي سوق الدين مواقع تجارية و تكنولوجية في مواقع بديلة , و أن يكونوا قادرين على أن يخرجوا من الكوارث بأقل درجة ممكنة من الأضرار .

- **مخاطر التوثيق** . تحدث تلك المخاطر عندما لا يكون لمعاملات الدين اتفاقيات مصممة بشكل جيد , و مرخصة قانونيا , و منفذة بشكل مناسب , و مدعومة بتأكيدات ملائمة , ومحددة الوقت . ويجب أن تحافظ الدوائر التشريعية و فريق الدعم على الاتفاقيات الرئيسية والتأكيدات الداعمة .

- **مخاطر التقييم** . تحدث هذه المشاكل عندما لا يستطيع فريق الدعم و لو حتى على أساس نظامي إجراء تقييم مستقل لجميع أدوات الدين , أو عندما يكون هنالك اختلاف ما بين تقييم فريق الدعم و الجهاز الأعلى للرقابة أو فريق ثالث مستقل .

مخاطر الغش

يركز أحد الموضوعات الرئيسية لمؤتمر الاتكوساي السادس عشر المنعقد عام 1998 – و هو الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهما – على الظروف التي تسبب خسائر نتيجة لارتكاب الغش والفساد

والأساليب الرقابية المتبعة للوقاية من أعمال الغش والكشف عنها . وأعمال الغش في جوانب الدين العام تكون قابلة حدوثها أكبر عندما تتوفر الحالات الثلاث التالية :-

أ- عندما يكون للأشخاص الذين يمارسون الرقابة على عمليات الدين احتياجات مالية أو رغبات تغطية احتياجاتهم المسببة عن الكوارث الغير متوقعة , أو طمع أو رغبة في زيادة استهلاكهم .

ب- عندما يكون لدى مرتكبي الغش المقدرة على التبرير العقلاني لممارستهم غير الشرعية – "الحكومة مدينة لي" – ويتم التبرير العقلاني لأعمال الاختلاس من أجل موازنة التصرفات غير الشرعية مع المعايير المقبولة للثقة والاحترام .

ت- عندما تكون الفرصة متاحة أمام الأفراد لإجراء و إخفاء معاملات دين غير قانونية .

ومن بين تلك الحالات الثلاث فان لمسؤولي الحكومة رقابة مباشرة علي الحالات السابقة الذكر . وفي تقييمهم لمخاطر الغش يتعين علي المدققين أن يبحثوا عن "العلامات الحمراء" لحالات الغش السابقة.

ومن بين مؤشرات الغش الشائعة ما يلي:-

1-عدم وجود أنظمة رقابة داخلية أساسية في عمليات الدين العام , مثل فصل المهام بين محاسبة الدين وتنفيذ معاملات الدين .

2-عدم قيام الموظفين بتصويب المخرجات الرقابية السابقة بشكل سريع .

3-وجود معاملات الدين التي تفتقر إلى أهداف تجارية أو سياسات عامة واضحة .

4-امتناع المدراء عن تقديم أدلة موثقة عندما يطلب المدققين ذلك منهم .

أنشطة المراقبة

تضم أنشطة المراقبة السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان أن توجيهات الحكومة قد نفذت و أن الإجراءات قد اتخذت من أجل إحراز أهداف الدين الحكومي . كما أن إيجاد اتصال فعال بين أهداف الدين و الأنشطة الرقابية هو عنصر هام من عناصر الرقابة الداخلية .

الأهداف

في معظم الدول ,تتضمن الأهداف التي يسعى مدراء الدين إلى تحقيقها على قضايا جوهرية طويلة الأمد و قصيرة الأمد يتم تحديدها من قبل سلطة حكومية عليا مستقلة عن مدراء الدين . وتشمل أهداف الدين العام على ما يلي:

توفير السيولة المالية للخزينة. إن الهدف الأساسي لمدراء الدين هو توفير السيولة المالية للخزينة . وهذا لا يعني فقط ضمان فواصل زمنية معقولة بين تواريخ الاستحقاق لسندات الديون , ولكن أيضا ضمان مخزون ملائم من النقد للسماح للحكومة بالوفاء بالتزاماتها القصيرة الأمد ,ومجابهة النقص في طباعة النقد .

وبعد ضمان السيولة يأتي هدفين ثانويين هما:

المحافظة على توازن ما بين التكلفة والثبات . إذا ما توفرت السيولة يصبح الهدف الرئيسي هو إيجاد توازن ما بين التكلفة و الثبات ,مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على التكلفة الأقل

. ولأن معدلات الفائدة غالبا ما تكون أعلى بالنسبة للسندات ذات الاستحقاقات الأطول مدة , فإنه من الممكن الحصول على التكاليف الأقل من خلال إصدار أدوات بمدد استحقاق أقصر . ولكن هنا تزداد المخاطر . فكلما قصرت المدة استحقاق سند الدين , كلما ازداد تعرضه إلى التقلب في معدلات الفائدة , التضخم , وتحركات العملة .

ضمان تطوير سوق رأسمال محلي يعمل بصورة فعالة . في الدول التي يوجد فيها سوق سندات محلي والتي تكون فيها الحكومة هي المصدر الرئيسي للدين , فإن ضمان عدالة و شفافية إصدار السندات وقوانين المتاجرة هو عامل جوهري في تشجيع كل من المصدرين والمستثمرين على استخدام هذا السوق .

الاستراتيجيات .

يجب أن تكون استراتيجيات الدين متصلة مباشرة بأهداف الدين , و أن تحدد تلك الأهداف و الاستراتيجيات بطريقة تسمح بتقييمها , وتحدد استراتيجيات الدين في العادة وفقا للخصائص المرغوب بها لسند الدين العام على النحو التالي:-

نسبة الدين الثابت إلى الدين الجاري (قصير الأجل) . الدين الثابت هو بشكل عام أي دين متداول في السوق أي مستحق الدفع أو معاد تسعيرة لمدة تزيد عن (12) شهر . على سبيل المثال , كان لدى كندا توجه إلى رفع هذه النسبة من 50% في عام 1990 إلى 65% بحلول عام 1998 . والسبب في التحرك نحو نسبة أعلى للدين الثابت هو تثبيت تكاليف خدمة الدين الطويل الأمد .

متوسط مهلة الدفع إلى الاستحقاق . إن الفوائد المتحققة من زيادة نسبة الدين قصير الأجل إلى الدين الثابت تتأني من ثبات التكلفة التي يحققها الدين الطويل الأمد . فكلما زادت مدة الاستحقاق كلما ازداد الثبات . ولكن الثبات الزائد قد يحمل معه زيادة في التكلفة . و على مدير الدين أن يجد طريقة لتقييم المقايضة ما بين التكلفة و الثبات , أخذا بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة المرافقة للاقتراض في النهاية القصيرة لمنحنى المردود .

الحاجة إلى مؤشرات : من الممكن للحكومة أن تتبنى سياسة الحفاظ على سوق مالي محلي للدين يعمل بشكل فعال . و إذا كانت الحكومة هي المقرض الأكبر الوحيد , فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت قد أصدرت أوراق مالية كافية ضمن تواريخ استحقاق متنوعة للمحافظة على فاعلية عمل سوق الدين .

نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى الدين بالعملة المحلية . حتى وان وجد هنالك سوق عملة محلي لديون الدولة , إلا أن هنالك سببان رئيسان للاقتراض بالعملة الأجنبية و هما : تخفيض التكلفة و الحفاظ على احتياطي من العملات الأجنبية كجزء من سياسات سعر التبادل للدولة . ولكن الاقتراض بالعملات الأجنبية ترافقه مخاطر العملة والتي يجب أن توازن مع المنافع المتأتية من الدين بالعملة الأجنبية .

نسبة الدين الاسمي إلى الدين الفعلي . و من الممكن أن تصدر الحكومات أيضا دين يختلف باختلاف التضخم , ونسبة الفائدة على مثل هذا الدين هي نسبة أساسية (الاقتصاديون يسمونها النسبة الواقعية) مضافا إليها تسوية للتضخم . ومع مثل هذا الدين , فإن الحكومة هي التي تتحمل المخاطر المرافقة للتضخم وليس المقرضين . وإذا ما كانت الحكومة تؤمن بأن سياسة

تخفيض التضخم ستكون فعالة , فإن مثل تلك السياسة الاستثمارية ربما كانت أقل تكلفة عليها . وقد أصدرت الحكومات أيضا فهرس تضخم الدين من أجل توفير مؤشرات أساسية لتوقعات التضخم .

الخطة التشغيلية . يتضمن تنفيذ برنامج الدين تطوير خطة تشغيلية تتفق مع أهدافه واستراتيجياته . وهذه الخطة تتضمن إجراءات لبيع الأوراق المالية المتعلقة بالدين , وتطوير العلاقات بين المقرضين و المكتتبين ,

إن بعض الخطوات المتضمنة في برنامج الدين تشمل ما يلي:

اختيار التجار الرئيسيين سواء كانوا محليين أو أجانب. إن معظم الحكومات تستخدم تجار وسطاء و مكنتين لبيع ديونهم و اختيار التجار (وفقا لموقعهم جنسياتهم و المواصفات الأخرى) والحد الأعلى لأسهم السندات سوف يعتمد على المعيار الذي يتلائم مع استراتيجية الدين.

تصميم عملية ملائمة لإصدار الدين (من خلال المزاد أو وسائل أخرى).

يوزع الدين في العادة بين التجار إما من خلال المزاد أو بشكل مباشر . ولا بد من تصميم العملية لضمان أمانة السوق و هذا يعني بأن الأسواق يجب أن تكون شفافة , نظامية , ذات سيولة كافية , و فعالة .

تطوير برنامج للحفاظ على علاقات مع المودعين . إن وضع الثقة في المصدر , سواء فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي للدولة أو شفافيتها كمصدر للدين هو أمر هام جدا . وعلى الرغم من السيادة التي تتمتع بها الدول , إلا أنها لا تزال تعتمد ثقة العملاء . وضمن هذا السياق , فإن العملاء لا يحبون المفاجئات , وهم يتوقعون من الحكومات أن تتصرف بطبيعة منفتحة وثابتة . كما أن المحافظة على البرنامج الذي يوفر الثقة و الشفافية يتطلب مشاورات منتظمة مع العملاء بشأن العملية , و الإفصاح , و جدول الإصدار , الخ .

تطوير برنامج لتحديد و إدارة مخاطر العمليات . لقد تمت مناقشة هذا الموضوع في الجزء المتعلق بتقييم المخاطر .

تطوير إجراءات للحفاظ على الاستقامة المالية . إن العنصر الرئيسي في الرقابة هو تخفيض المخاطر المرافقة للغش , وهدر الأموال , و مخالفة القواعد المالية , و فقدان الأصول أو الأموال العامة .

تطوير أهداف و إجراءات رقابية . عند هذه النقطة يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تطور الإجراءات الرقابية لمرجعة الأنظمة المتعلقة بكل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه . وتشتمل الإجراءات الرقابية على فحص للتقارير اليومية لعمليات الدين و التأكيد على أن الأنشطة تدعم أهداف الدين واستراتيجياته .

الشكل 7 : أعمال رقابة الدين العام من قبل الأجهزة العليا للرقابة : حالة الأرجنتين

يمارس الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني الرقابة على نواحي الدين العام التالية :-

1-التدقيق المالي على سندات الدين العام

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني بتنفيذ أعمال رقابية على مجموعة معينة من السندات الحكومية , وتشمل تلك الأعمال على إجراء فحوصات لعائدات النقد , القوانين والأنظمة النافذة , سجلات الحسابات , جداول التسديد الزمنية لرأس المال و الفوائد , و العمولات للوسطاء الماليين . وهذا النوع من الأعمال الرقابية يركز على المحاسبة و أنظمة الرقابة الداخلية في وزارة الاقتصاد و الأشغال العامة .

و كجزء من الرقابة على الدين العام , فقد قام الجهاز الأعلى للرقابة بوضع نسب مختلفة لتقييم المخاطر الناتجة عن حوادث خارجية . و تقوم المنظمات الدولية ودوائر الحسابات الدولية ضمن وزارة الاقتصاد و الأشغال العامة بتوفير المعلومات اللازمة لاحتساب النسب و يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني النسب بشكل مكثف وذلك بهدف قياس مقدرة الموازنة الحكومية على خدمة الدين مثل قياس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي , نسبة الدين إلى احتياطي البنك المركزي , و نسبة الدين إلى إيرادات التصدير , و نسبة دفعات الفائدة إلى إيرادات التصدير . وهذه النسب يمكن احتسابها سنويا لمراقبة تطور قدرة الحكومة على تسديد ديونها . ويمكن مقارنة نسب الأرجنتين مع تلك الخاصة بدول أخرى والتي تنضم إلى منطقة أمريكا اللاتينية , مثل المكسيك , البرازيل , وتشيلي .

2-التدقيق على دفعات الفائدة .

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني بتنفيذ أعمال رقابية موسعة لدفعات الفائدة باستخدام البيانات الممولة من قبل دائرة إدارة الدين , إدارة المحاسبة العامة , دائرة الحسابات العامة , و دائرة التفاوض بشأن القروض , و دائرة الموازنة الوطنية . و تركز المهمة الأساسية للرقابة على الإدارة التنفيذية لخدمات الديون و العمولات و الأنظمة الرقابية المرافقة . و تتم المرجعات للوثائق التي توفر أدلة بشأن مخصصات الموازنة و الدفعات . و الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني هو أيضا مسؤول عن الجوانب التالية للتقرير و الاتصال بشأن الدين العام .

1-تقارير الرقابة المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية الدولية

الجهاز الأعلى للرقابة في الأرجنتين يراقب القروض المقدمة من البنك الدولي , بنك التنمية الأمريكي , و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للمؤسسات في تلك الدولة . و كل برنامج يتم تمويله بواسطة تلك القروض يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإصدار تقرير نهائي بشأنه .

2-تقارير رقابة الأداء المقدمة إلى المؤسسات المالية الدولية .

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة في الأرجنتين بمراقبة مدى تحقيق الغايات , و مراقبة البرامج و المشروعات الممولة من قبل المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بمدى كفاءتها و فعاليتها و اقتصادها . و يتم تقييم الفجوات و الاختلافات بين النتائج الحقيقية و المخططة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أيضا .

3-تقرير مراقبة تطور الدين العام

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بمراقبة مخزون الدين العام الوطني , و ذلك اعتبارا من 30 يونيو وحتى 31 من ديسمبر من كل عام . و يحصل الجهاز الأعلى للرقابة على معلومات الدين من وزارة الاقتصاد و الأشغال العامة و يقارنها مع بياناته التي حصل عليها من خلال فحص اتفاقيات القرض و الموارد الأخرى .

و النتائج التي يتم الحصول عليها تحدد أرقام سندات الدين العام لكل تاريخ . و يتم تحليل سندات الدين و التقرير بشأنها على النحو التالي : (1) السندات الحكومية الصادرة بالعملات المحلية و العالمية (2) القروض التي يتم الحصول عليها من الهيئات المتعددة (3) الدين الثنائي و التجاري و نادي باريس . و التقييمات الأخرى المنفذة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني تتضمن سعر التبادل , و تأثيرات أسعار الفائدة على استحقاق الدين , استحقاق الدين , و تصنيف سندات الدين وفقا للعملات و طبيعة سعر الفائدة .

المعلومات و الاتصالات

من أجل إحراز أهداف الدين العام , يحتاج صانعو السياسة إلى مساعدة نظام المعلومات الذي يلتقط و ينشر معلومات الدين الأول المناسبة و الموثوق بها . و يكون من السهل الحصول على معلومات معقولة و ذات علاقة بالدين العام إذا ما توفرت الظروف التالية :

من أجل تسجيل عمليات الميزانية , للخرينة و الدين العام تستخدم طريقة نظام موحد للحسابات الحكومية يتم استخدامه بشكل مستمر في الموازنة .

وجود قاعدة بيانات متكاملة توفر بيانات متوافقة بشأن النقد , الموازنة , الدين العام , و تسهيل انسياب المعلومات بين و في داخل الوحدات التشغيلية .

وجود هيئة لوضع المعايير المحاسبية تضع إطار عمل محاسبي موحد , و تحدد متطلبات و شكل التقرير

وجود فريق تنسيق داخل الهيئة يدير أنظمة المعلومات بأسلوب تكاملي و إيجابي .

و بالنسبة لمعاملات الدين العام , فإنه يفضل استخدام أساس الاستحقاق على الأساس النقدي .

والحكومات التي تسجل المعاملات باستخدام الأساس النقدي، قد تغفل عن التزاماتها لبائعي البضائع والخدمات التي تم تسلمها ولم يتم دفع قيمتها بعد. والتي تعتبر في العادة التزاماً أساسياً. وكذلك فإن الحكومات التي تقوم بتشغيل برامج كفالات الديون والقروض وفقاً للأساس النقدي، قد تدرك التزاماتها عندما تقدم المطالبات وليس عندما يحدث الالتزام. ومن الممكن أن يؤدي هذا الأسلوب المحاسبي إلى الإقلال من قيمة الدين العام، وإلى إنتاج حوافز تشجيعية مشوهة لمدراء القروض. وتساعد تقارير الدين العام التي تصدر في حينها في منع المخالفات وحماية الأصول. ولأن عمليات الدين العام التي ترتبط بمبالغ كبيرة من النقد، فإن المعلومات التي تصدر في الوقت المناسب بشأن العائدات النقدية والدفوعات المرتبطة بمعاملات الدين العام، من الممكن أن يقنع من يفكر في ارتكاب الغش في العدول عنه.

الشكل 8 : كيف تعد الحكومة التقارير بشأن عملية ديونها : حالة كندا

عليه حالياً تقرير إدارة الدين). وهو يصف ويشرح الجوانب المختلفة لبرامج الدين للسنة منذ عام 1991، ووزارة المالية للحكومة الكندية تقوم بإنتاج تقرير بشأن عمليات الدين (يطلق الماضية، ومن منظور تاريخي. ويتناول هذا التقرير إدارة الدين الحكومي، الاقتراض، وأنشطة إدارة النقد، ويوفر المعلومات الخلفية بشأن ديون مؤسسات التاج (المؤسسات الحكومية). وقد كان أحدث تقرير صدر، هو التقرير الأكثر تطلعاً إلى تزويد العملاء بمعلومات أفضل بشأن استراتيجيات الدين الحكومي، والاهتمامات الحالية. على سبيل المثال، فقد أشار التقرير إلى أنه مع انخفاض العجز وتضائل الزيادة في اقتراض السوق، فقد اتجهت الحكومة حالياً إلى التركيز على الحفاظ على فاعلية وسيولة السوق. وقد تضمن تقرير عام 1997 نبذة حول استراتيجية إدارة الدين العام الفدرالية الحالية، وحالة برامج الدين الفدرالي اعتباراً من 30 نوفمبر 1997، ومراجعة لعمليات الدين الفدرالي لعام 1996-1997. وقد ضم التقرير الأجزاء التالية.

- بيئة إدارة الدين الفدرالي، بما في ذلك حجم وهيكل الدين، والبيئة المالية الحالية.
- نبذة حول استراتيجية الدين الفدرالي الحالي، ومدراء الدين الفدرالي.
- قضايا إدارة الدين الحالي والمبادرات التي تمت من أجل معالجتها.
- تفاصيل حول برامج الدين الفدرالي.
- توزيع أسهم ديون أسواق الحكومة الكندية.
- مراجعة لعمليات الدين الحكومي بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في عام 1996-1997.
- ملخص إحصائي لعام 1996-1997 لعمليات الدين الفدرالي ودين المؤسسات.

المتابعة

إن شكل و عمل أي منظمة هو في الواقع غير محصن ضد الحاجة إلى التغيير. وعليه فإن الأساليب الملائمة لمتابعة التغيير يجب أن تكون متوفرة لمساعدة صانعي القرارات علي معرفة التغييرات التي تطرأ على البيئة والاستجابة بشكل سريع و فعال لتلك التغييرات. ومن الممكن أن تتضمن عملية متابعة أنظمة الرقابة الداخلية على الدين العام استخدام وسائل اتصالات أطراف خارجيين مثل تقارير العملاء الخارجيين بما في ذلك الجهات الدانئة، مثل المنظمات ووكالات تقييم القروض العامة، والهيئات الدولية.

ومن الممكن أن تنفذ المتابعة لعمليات العادية للدين العام المستمرة، ومن خلال أعمال رقابية مركزة على أسباب معينة. و مدرين الدين يجب أن يكونوا منتبهين للتغيرات الغير متوقعة في التقارير الدورية والتوضيحات للدين والبحوث الغير مستعملة في العادة والتي يقوم بها المهتمين داخليا و خارجيا.

من وقت وآخر يمكن لإدارة الدين العليا طلب تقارير منفصلة بشأن أنظمة الرقابة الداخلية . وعن طريق هذه التقارير الخارجية يمكن فحص نظافة , نظام , وفاعلية الرقابة .

أهداف وإجراءات الرقابة

يعرض هذا الجزء الأهداف الرقابية المقترحة لكل عنصر من العناصر الخمسة للرقابة الداخلية: بيئة المراقبة , وتقييم المخاطر , وأنشطة المراقبة , والمعلومات والاتصالات , والمتابعة . وتستخدم المصادر التالية في تنفيذ الإجراءات الرقابية المدرجة في هذا الجزء .

النتائج الرقابية السابقة .

مقابلات مع مسؤولي الإدارة العليا للدين .

معلومات شخصية عن كبار مدراء الدين العام .

الهيكل التنظيمية .

أدلة الإجراءات .

الأنظمة والقوانين المتعلقة بإصدار الدين العام والتقرير بشأنه .

تقارير الإدارة .

تقارير الرقابة الداخلية .

وقائع الاجتماعات .

بيئة المراقبة

كما نوقش في السابق , فإن عناصر بيئة المراقبة من الممكن تصنيفها على النحو التالي :

(أ) الاستقامة والقيم الأخلاقية

الهدف 1 : تحديد ما إذا كان دستور الأخلاقيات متوفر وكيف ينفذ .

الإجراءات : يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تحصل على دليل شفوي وتوثيقي للإجابة على الأسئلة التالية :

هل قامت الإدارة بصياغة دستور أخلاقيات مكتوب قابل للتطبيق من قبل الإدارة والموظفين ليكون بمثابة دليل لتصرفات وسلوك الإدارة والموظفين ؟

هل يغطي دستور الأخلاقيات , تنازع المصالح أو المعايير المتوقعة للسلوك ؟

هل تم تعميم الدستور على جميع جوانب وحدة إدارة الدين ؟

هل يقوم الموظفون بالاطلاع عليه بشكل دوري ؟

هل تم إرشاد الموظفين لما يجب أن يقوموا بعمله عندما يواجهون تصرفات غير سليمة ؟

هل يوجد هنالك سياسات مكتوبة لتنظيم تعامل الإدارة مع الموظفين , العملاء , المقرضين , وشركات التأمين ؟

هل يوجد هنالك سياسة مكتوبة فيما يتعلق بعقد الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة ؟

هل يوجد هنالك سياسة مكتوبة فيما يتعلق بالمنح والهدايا التي من الممكن قبولها ؟

هل يوجد هنالك سياسة مكتوبة فيما يتعلق بالتصريح عن المنافع المالية وخارج نطاق الفوائد المالية

(بما في ذلك الضمانة , دفعات العمولات , القيادة) من قبل كبار موظفي الدين العام ؟

هل يتم تنفيذ فحوصات مستقلة للكشف عن العلاقات بين الملكيات , والقيادات المشتركة , والأسر قبل أن تقدم الطلبات والمعاملات الرئيسية للدين العام ؟

الهدف 2 : تحديد اتجاهات مدراء الدين إزاء الرقابة الداخلية .

الإجراءات : يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتفحص الوثائق للإجابة على الاستفسارات التالية

- هل تشجع الإدارة علي تنفيذ تقييمات مستقلة لبيئة المراقبة وأنظمة الرقابة الداخلية ؟
- هل يتم مراجعة مراسلات إدارة المدققين وهل يتم الرد عليها على مستوى المجلس ؟
- هل تشجع الإدارة العليا على تقارير رقابية داخلية بشأن أنظمة المراقبة ؟
- هل توجد لجنة رقابية لمتابعة أعمال الرقابة الداخلية والخارجية ؟
- هل تتعامل الإدارة بشكل فعال مع مخالفات دستور الأخلاقيات والقانون ؟
- هل يتم الإعلان عن الإجراءات التأديبية المنفذة نتيجة للمخالفات في جميع أقسام الهيئة ؟
- هل تتجاوز الإدارة الإجراءات العادية , والتعليمات , وأنظمة الرقابة الداخلية ؟ وهل يتم توثيق مثل تلك التجاوزات أو التحقيق بشأنها ؟
- هل توفر الإدارة الموارد الملائمة لمستويات معينة من أعمال الرقابة الداخلية ؟ وهل تتحقق مما إذا كانت وظيفة الرقابة الداخلية بحجم ونوعية واستقلال ملائم ؟

ب) سياسات الموارد البشرية

الهدف 1 : اتخاذ القرار بشأن سياسات وممارسات تعيين مدراء الدين ,و الإقتطاعات والتعويضات

الإجراءات : على الأجهزة العليا للرقابة أن تتفحص الوثائق التي تجيب على الاستفسارات التالية:

- هل يتم الإعلان بشك واسع عن الوظائف العليا الشاغرة ضمن مجموعة الأفراد المؤهلين (داخليا وخارجيا) ؟
- هل تتصف إجراءات الترقية والتعيين بالشفافية , وهل تعتمد على معايير ملائمة لمنع المحسوبية والمحاباة في التوظيف ؟
- هل يتم إجراء مراجعة مستقلة (من قبل هيئة مسؤولة أو مجلس تعويضات بشأن التعويضات بما في ذلك تعويضات نهاية الخدمة) ؟
- هل يتم تضمين عوامل أخرى غير تحقيق أهداف الأداء قصيرة الأمد في تقييمات الأداء ؟
- هل يتم تضمين المعايير الأخلاقية ومعايير الاستقامة في تقييمات الأداء ؟
- هل يوجد هنالك مرجعة مستقلة (من قبل هيئة رقابة داخلية ,هيئة رقابة خارجية ,أو مجلس رقابي لعمل وكفاءة كبار الموظفين) ؟
- هل يوجد هنالك وصف للوظائف ؟ وان توفر ذلك هل يشمل الوصف على مراجعة ملائمة للمسؤوليات الرقابية ذات العلاقة ؟
- هل الوظائف التنفيذية تعطى إلى المستويات الإدارية الملائمة ؟
- هل المسؤوليات توكل بطريقة ملائمة ؟

الهدف 2 : اتخاذ القرار بشأن تعيين مدراء الدين والممارسات والسياسات التدريبية .

الإجراءات : يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الحصول على دليل من خلال مراقبة وفحص الوثائق للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يوجد هنالك سياسات توظيف مكتوبة ؟ وهل يتم اختيار الموظفين المدربين ممن تتوفر لديهم المعرفة الكاملة بمتطلبات الوظيفة الشاغرة والذين يمتلكون المهارات الملائمة في إجراء المقابلات للقيام بمهمة مقابلة واختيار المتقدمين للوظائف الشاغرة ؟
- هل يوجد هنالك إجراءات ملائمة لفحص خبرات المرشحين ومؤهلاتهم و مرجعياتهم ؟
- هل تتطلب سياسات التوظيف إجراء تحريات بشأن السجل الجنائي للمتقدمين للوظيفة ؟

- هل يتم إعلام الموظفين الجدد بمهامهم وبتوقعات الإدارة من خلال وصف وظيفي خطي و منفصل يتم تحديثه باستمرار خلال فترة عملهم ؟
- هل يتم إجراء مراجعة منتظمة لأداء جميع الموظفين من خلال خط إداري ملائم وهل يتم متابعة تلك المراجعة من قبل الإدارة العليا ؟
- هل تشمل مراجعات الأداء مراجعة مدى تلبية الاحتياجات التدريبية والتطويرية للموظفين , وكذلك المتطلبات التطويرية والمستقبلية ؟
- هل يوجد هنالك إجراءات وقائية وتأديبية ملائمة بشأن الأداء غير الفعال ؟
- هل يوجد هنالك إجراءات تأديبية ملائمة بخصوص انتهاك دستور الأخلاقيات للمنظمة أو أية تصرفات أخرى غير مقبولة من قبل الموظفين ؟

ج) الهيكل التنظيمي

الهدف : تحديد الهيكل التنظيمي لإدارة الدين .

- الإجراءات :** يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تحصل على الأدلة من خلال مراقبة وفحص الوثائق للإجابة على الأسئلة التالية :
- هل تحدد نهائياً هيكل الإدارة التنظيمية بشكل واضح ؟ وهل وضعت لها خطوط تقرير واضحة تشمل جميع وظائف وموظفي الهيئة ؟
 - هل تحدد مسؤوليات موظفي الدين العام بشكل واضح ؟ وبشكل خطي ؟
 - هل تعتبر عقود توظيف موظفي الدين العام معقولة (من حيث المدة , التعويض , الشروط , الخ) ؟
 - هل يتم إجراء فحوصات وموازنات ملائمة ضمن هيكل الإدارة العليا (على سبيل المثال يوجد مديرين غير تنفيذيين , لجان رقابية , فصل بين مهام الرئيس والمسؤول التنفيذي , وإشراف من قبل سلطة ملائمة) ؟
 - هل يوجد للمجلس أو نظيرة مستوى ملائم من الخبرات والتجارب في بعض الجوانب مثل الاقتصاد , المال , المحاسبة وأنظمة المعلومات () ؟
 - هل توجد أدلة حديثة تغطي إجراءات الدين العام التشغيلية والمالية والحسابية ؟

د) أنظمة إدارة الدين المستندة إلى الكمبيوتر

الهدف 1: تقييم الأنظمة العامة لنظام معلومات الدين باستخدام الكمبيوتر

- الإجراءات :** يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تحصل على الدليل للإجابة على الأسئلة التالية:
- هل يدار نظام معلومات الدين باستخدام الكمبيوتر من قبل شخص ذو كفاءة عالية والذي يقدم التقارير إلى المسؤولين الإدارة العليا في كل من وزارة المالية , والبنك المركزي , أو الاثنين معا ؟
 - هل يمنع مصممو البرامج من تشغيل الكمبيوترات واستخدام البرامج التي تحتوي على بيانات دين حقيقية ؟
 - هل يتم فحص و حماية برامج وبيانات الدين فقط من قبل أفراد مرخصين من الجهة المسؤولة ؟
 - هل للجهة المسؤولة عن برامج وبيانات الدين صالحية الدخول إلى الكمبيوتر لتشغيل البرامج أو تغيير بيانات الدين ؟
 - هل يتم تحديد كلمات السر بشكل رسمي , وهل يتم تغييرها بشكل روتيني وحمايتها من استخدام الأشخاص غير المرخصين ؟
 - هل يوجد هنالك رموز تشفيرية طرفية لمنع الدخول غير مرخص على خطوط الاتصال ؟
 - هل يتم مراجعة والمحافظة على القوائم التي تتضمن أسماء الموظفين المرخصين ونطاق صلاحياتهم ؟
 - هل يتم شطب المطبوعات الحساسة بشكل عادي قبل التخلص منها ؟

- هل يتم محو بيانات الدين المسجلة على ديسكات أو أشرطة ممغنطة بشكل كامل عندما تزال عناوين الملفات المتعلقة بها من دليل الملفات ؟
- هل يتم استخدام الرموز التشفيرية للمحافظة على سرية بيانات الدين ؟
- هل يتم وضع علامات وأرقام تحديد لأجهزة الكمبيوتر المتعلقة بالدين العام ويتم ربطها بموظفين معينين ؟ هل يتم إجراء تسويات بين السجلات المالية وحسابات المخزون ؟
- هل يتم فحص التعديلات التي تطرأ على البرامج للتحقيق من أن عمليات تغيير بيانات الدين العام قد تمت بشكل صحيح ؟

الهدف 2 : تقييم الرقابة على استخدام أنظمة معلومات الدين باستخدام الكمبيوتر

الإجراءات : يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تحصل على الأدلة من خلال مراقبة وفحص الوثائق للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل اشتمل نظام الكمبيوتر على بعض القواعد مثل فحوصات الإدخال لمراجعة مدى دقة معلومات الدين التي تم إدخالها إلى الكمبيوتر ؟
- هل يتم إعلام مسؤولي الدين بشكل سريع عن الأخطاء التي قد تحدث في معالجة معاملات الدين ؟
- هل يتم استخدام أنظمة ضبط الملفات للتأكد من أنه قد تم تحديث معلومات الدين ولمنع أي تدمير غير معتمدة للملفات ؟
- هل يتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية من ملفات وبرامج ووثائق الدين ؟
- هل تم إعطاء المعلومات الكافية للبرامج وتطبيقاتها , لاستعمال من أجل تقديم المعلومات المتعلقة بالدين
- هل يتم توفر تقارير الاعتراضات لمديرين الدين بشكل سريع ؟ وهل يتم التحقيق بشأن الاعتراضات ومعالجتها ؟

تقييم المخاطر

كما نوقش في السابق , فإن عوامل الخطورة المتعلقة بالعمليات التي تكون اعظم ضمن وحدة ادارة الدين التي لا يوجد فيها فصل بين الواجبات الهامة , والتي ليس لديها موظفين مدربين , والتي لا تطبق أنظمتها المعايير الفنية , وإجراءات عملها غير رسمية , وتعوزها القدرة على إعادة تقويم الأوراق المالية للدين على أساس منتظم , والتي لا تحتفظ بتوثيق كامل لمعاملات الدين . والأهداف والإجراءات الرقابية لمخاطر العمليات ومخاطر الغش هي على النحو التالي :

الهدف 1 : تحديد ما إذا كانت مؤشرات مخاطر العمليات موجودة في عمليات إدارة الدين .

الإجراءات : الحصول على الأدلة الكافية للإجابة على الأسئلة التالية :-

- هل يعتبر الموظفون مسؤولون عن حماية الأصول (الأوراق المالية للدين , النقد) المستقلة عن المحاسبة ؟
- هل الموظفون مسؤولون عن محاسبة الدين العام ولديهم صلاحية التعامل مع النقد , أدوات الدين , أو حسابات البنك ؟
- هل الموظفون مسؤولون عن ترخيص معاملات الدين العام المستقلة عن حماية الأصول ذات العلاقة ؟
- هل يتم فصل معاملات الدين بحيث لا يستطيع موظف بمفرده تسجيل معاملة الدين العام من اصلها حتى مرحلة ترحيلها الأخيرة في دفتر الأستاذ المساعد ودفتر الأستاذ العام ؟
- هل يتمتع المختصون الذين يشاركون في معاملات الدين , والمشفرون عليهم , وفريق المعالجة بمستويات فنية مقارنة من الخبرة والتأهيل في مجال إدارة الدين ؟

- هل تم تدريب فريق عمل الإدارة بشكل جيد في مجال تقييم ومحاسبة ومعالجة منتجات الدين الجديدة والمعقدة قبل استخدامها ؟
- هل تعتبر الأنظمة المتعلقة بالحصول على الدين العام ومعالجته والتقارير بشأنه ملائمة ؟ وهل تتفق مع المعايير الفنية الجديدة ؟
- هل الإجراءات في وحدة إدارة الدين العام خطية ,مستقبلية ,ومصممة بشكل جيد للمحافظة على مسارات رقابية ملائمة ؟
- هل قامت وحدة إدارة الدين بالتخطيط لتوفير موقع بديل , موارد كومبيوترية , موارد اتصال , وخدمات الدعم الأخرى والمساعدة اللازمة لمواجهة المعاملة في حالة حدوث كوارث ؟
- هل يتم تغطية معاملات الدين بشكل ملائم من خلال اتفاقيات رئيسية مصممة بشكل جيد ومدعمة بالوثائق اللازمة ,ومعدة في الوقت المناسب ؟ وهل يتم تنفيذ معاملات الدين وفقا لقوانين وعقود تقييدية مثل رهن الأصول الحكومية ,استخدام العائدات النقدية ,واتفاقيات إعادة هيكلة للدين ؟
- هل بمقدور موظفي إدارة الدين جراء تقييم مستقل لجميع الأوراق المالية ؟

الهدف 2 : تحديد ما إذا كانت مؤشرات الغش أو الخاطر العليا متوفرة في عمليات إدارة الدين

الإجراءات : الحصول على الدليل الملائم للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يمتنع مسئولو الدين العام عن تزويد المدققين بالمعلومات ؟
- هل يتم تجاهل النتائج الرقابية السابقة بشأن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية ؟
- هل توجد هناك خطورة كبيرة من تجاوز الإدارة للسياسات والإجراءات لأغراض غير شرعية بهدف الحصول على منافع شخصية أو تحسين صورة الدين العام أو حالة الالتزام ؟
- هل يتم استخدام الأرقام التسلسلية باستمرار في معاملات الدين العام ؟
- هل وجد هنالك وثائق دين مفقودة أو منسوخة ؟
- هل هنالك معاملات دين عام غير مفسرة أو معاملات دين تفتقر إلى غرض واضح ؟
- هل وجد هنالك معاملات دين عام لم يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين في الإدارة العليا ؟
- هل تم تبديل أوراق مالية للدين العام بقيم أخرى غير قيمة السوق العادية مع مستثمرين من القطاع الخاص ؟
- هل يستخدم المسؤولون الحكوميون حسابات بنوك أجنبية باسم الشركة ؟
- هل توجد هنالك أي تناقضات بين ودائع البنوك و الدفعات وسجلات محاسبة الدين لم يتم تسويتها بعد ؟
- هل وجد هنالك معاملات دين عام غير مسفرة تتضمن حسابات بنكية معلقة ؟
- هل وجد هنالك زيادة غير متوقعة أو انخفاض في السحب من أرصدة الحسابات المستخدمة في معاملات الدين العام
- هل طرأت تغييرات حديثة هامة في أنظمة أو قرارات الدين و لم يتم تنفيذها ؟
- هل تم تعيين موظفين جدد لتنفيذ أنشطة رقابية دون تدريب ملائم ؟
- هل تم استخدام أنظمة معلومات دين محسوبة دون اختبار ملائم لتلك الأنظمة ؟
- هل تم إدخال معلومات أو أوراق مالية تتعلق بالدين دون فهم لجميع آثارها على الوضع المالي للحكومة والوازنة ؟

أنشطة المراقبة

كما نوقش في وقت سابق , فان أنشطة الرقابة تساعد في ضمان أن موظفي إدارة الدين العام يعملون من أجل تحقيق أهداف دين الحكومة .أما الحاجة إلى أنشطة رقابة فعالة فيتم تقديمها من خلال بيان يصدر من قبل كبار مسؤولي الدين يحددون من خلاله أهداف الدين في مجالات محددة مثل سيولة الدين ,التكاليف , وثبات خدمة الدين . ويتم دعم أنشطة المراقبة التي تسعى لتحقيق

أهداف دين محددة بأنشطة رقابية عامة تشجع على توفير الصلاحيات الملائمة للمشاركة في معاملات الدين , واستكمال تعداد ومحاسبة معاملات الدين العام , وحماية الأصول .

الهدف 1 : تقرير ما إذا كانت الحكومة قد حددت بشكل واضح أهداف الدين وسياساته وإجراءاته .

الإجراءات : الحصول على دليل كاف للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يوجد لدى الحكومة خطة استراتيجية و دليل إجراءات للدين الحكومي ؟
- هل يتم ترخيص وتنفيذ معلومات الدين وفقا لتوجيهات إدارية عالية من أجل تحقيق أهداف محددة مثل ضمان سيولة كافية لتسديد الالتزامات الحالية , معدل استحقاق دين محدد , خليط مرغوب فيه من الدين بالعملات الأجنبية , وسوق رأسمال محلي فعال ؟

الهدف 2 : تحديد ما إذا كانت المعاملات قد نفذت وفقا لسياسات مراقبة عامة تتعلق بتسجيل كفاء و فعال لمعاملات الدين , وحماية الأصول , وتسوية سجلات الدين , وشفافية التقرير عن الدين .

الإجراءات : الحصول على دليل كاف للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يتم تصميم أشكال الدين العام بشكل ملائم بحيث يتم استخدامها بشكل كفاء لتوفير تسجيل كامل لأجال الدين العام بما في ذلك تاريخ إجراء معاملة الدين العام , والمبلغ الأصلي , والضمانة , وفترة التسديد , ونسبة الفائدة , وهوية المقرض , والعملة , وإطفاء الجداول الرئيسية , والضامن ؟
- هل يتم استخدام الإدخال المنفرد لبيانات الدين من أجل تجنب ازدواجية وعدم التوافق في التقارير , وكذلك تخفيض التكاليف ؟
- هل يتوافق نظام التقييم لمعاملات الدين والأدوات مع التقارير المقدمة للعملاء الخارجيين مثل البنك الدولي ؟
- هل تلبى تقارير الدين معايير الإفصاح والشفافية الموضوعية من قبل المجتمع الدولي ؟
- هل يعتبر الاطلاع على وثائق الدين والعائدات النقدية من إصدار الدين أمرا محظورا ؟ هل يتم تسوية التأكيدات التجارية لوسطاء الدين مع سجلات محاسبة الدين العام الحكومي ؟
- إذا كان البنك الدولي يعمل كوسيط مالي سنوي للحكومة في معاملات الدين , هل يقوم مدقق مستقل بفحص السجلات الداخلية للبنك المركزي ؟

المعلومات والاتصالات

تهدف أنظمة الرقابة الداخلية في مجال المعلومات والاتصالات إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بتقارير الدين المعقولة التي يحتاجون إليها من أجل تنفيذ اقتراض موازنة وقرارات مالية في الوقت الملائم .

الهدف 2 : تحديد ما إذا كان المسؤولون الحكوميون يحصلون على معلومات الدين التي يحتاجون إليها من أجل تنفيذ مهامهم الحكومية ؟

الإجراء : الحصول على معلومات كافية من أجل الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يحصل موظفو الحكومة على معلومات الدين في الوقت المناسب من أجل إصدار موازنة تتضمن خدمة معقولة للدين ؟
- هل يحصل مسئولو إدارة الدين على المعلومات بشأن الوضع النقدي اليومي للحكومة في الوقت المناسب من أجل إصدار دين كاف لضمان سيولة حكومية بتكلفة معقولة ؟
- هل يوجد لدى كبار مسؤولي الحكومة في الدول الفقيرة ذات المديونية العالية (PPME) معلومات معقولة وملائمة عن الدين العام للحصول على جميع منافع تخفيض الدين بموجب مبادرة الدول الفقيرة ذات المديونية العالية ؟
- هل تضم تقارير الدين العام أحدث المعلومات بشأن القضايا الجديدة , إعادة هيكلة الدين , وديون المؤسسات التي ترعاها الحكومة والمكفولة من قبل الحكومة المركزية ؟
- هل يتم تقديم تقارير الدين وفقا لمعايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما لدى الدولة ومعايير الإفصاح التي يتم تبنيها من قبل المجتمع الدولي ؟

المتابعة

يتم متابعة تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية من قبل فريق رقابي محلي, ومستشارين خارجيين من الممكن استدعاءهم من أجل تنفيذ مراجعات هامة لأنظمة الرقابة الداخلية .

الهدف : تقييم فعالية أنشطة المتابعة المستمرة .

الإجراءات : الحصول على معلومات ملائمة للإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يوجد هنالك سجلات رقابة داخلية سابقة لمعاملات الدين العام ؟ إذا كان الأمر كذلك فيمكن مراجعة توصيات أعمال الرقابة الداخلية وتضمينها إذا كانت الإجراءات التصحيحية قد اتخذت .
- هل يتم رفع تقارير الرقابة الداخلية إلى كبار صانعي سياسة الدين ؟
- هل حصل الموظفون على سجلات رقابية داخلية وتقارير إدارية تقارن ما بين الموازنة والأداء الحقيقي فيما يتعلق باقتراض الدين العام , التسديد , ومصاريف الفائدة ؟
- هل يتم إجراء مراجعة وتفسير للاختلافات الهامة ما بين الاقتراض المخطط والاقتراض الحقيقي , والتسديد , ومصاريف الفائدة وأرصدة الدين من قبل مدراء الدين ؟
- إذا كان عدد معاملات الدين صغير والمبالغ المشمولة عالية هل تم توسيع إجراءات الرقابة لمتابعة العائدات النقدية من اقتراضات جديدة ضمن حساب الصندوق والإيصالات النقدية ؟
- هل يتم متابعة اتصالات المقرضين , المنظمين , والأطراف الخارجية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الهامة المتعلقة بإدارة الدين ؟
- هل يتم تقييم مدى ملائمة أنشطة الرقابة الحالية عندما يتم تطوير وتنفيذ أنظمة معلومات ومحاسبة ؟
- هل يتم تحسين كفاءة أنظمة الرقابة والمحاسبة عندما يزيد حجم وتعقيد معاملات الدين ومعلومات مخزون الدين بشكل كبير ؟
- هل يحتاج الموظفون إلى الإثبات بشأن أداء أنشطة الرقابة الداخلية الهامة ؟
- هل يتم التحقيق بشأن الأسباب الرئيسية لشكاوى المستثمرين بشكل سريع ؟

ملحق

مسرد الدين العام

Agreed Minute, يحدد محضر الاجتماع المتفق عليه (**Agreed Minute**)

الشروط العامة المتعلقة بإعادة جدولة الدين المتفق عليها بين مقرضي نادي باريس والدولة المدينة, ويتم توقيعه من قبل ممثلين عن الدول الدائنة والذين يتعين عليهم تقديم التوصية بشأن تلك الشروط إلى حكوماتهم. ويحدد محضر الاجتماع المتفق عليه ما هو الدين الذي سيعاد جدولته ولأية فترة زمنية. إن معدل الفائدة المتفق عليه لإعادة جدولة الدين يكون عرضة لمفاوضات تؤدي إلى اتفاقيات ثنائية بين الدولة المدينة ومقرضي نادي باريس .

Debt And Debt Service Reduction (DDSR), اتفاقيات إعادة هيكلة الدين

بين الدول ذات السيادة واتحاد مقرضي البنوك التجارية يشتمل على خليط من المشتريات , تبادل القروض البنكية بخصم سندات دين , أو تبادل قروض البنك بسندات بالسعر الاسمي ولكن بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق. وفي معظم الحالات , فإن الأدوات المالية الجديدة تكفل بسندات خزينة الولايات المتحدة الأمريكية . وبموجب خطة برادي لشهر مارس 1989 , فقد دعمت تلك الترتيبات بقروض من مقرضين رسميين .

Debt Sustainability, إن موقف الدين للدولة عندما يكون نسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى نسبة الصادرات ونسبة خدمة الدين إلى نسبة الصادرات دون المستويات المحددة من قبل الدولة ضمن مدى يبلغ علي التوالي من 200 إلى 250 بالمائة و من 20 إلى 25 بالمائة. ويتضمن قياس الدين الديون المكفول من الشعب والحكومة .

Debt Sustainability Analysis, دراسة تم تنفيذها مشاركة كل من صندوق النقد

الدولي, وموظفو البنك الدولي, والدولة المعينة, بالتشاور مع المقرضين بموجب قرار. وعلى أساس تلك الدراسة يتم تحديد مدى أهلية الدولة للدعم من قبل مبادرة HIPC.

Enhanced Surveillance, بموجب البند الرابع من مواد الاتفاقية يتابع صندوق النقد الدولي التقدم الاقتصادي للدول التي لم تعد تستخدم موارد صندوق النقد الدولي, ولكنها مستمرة في تلقي مساعدات الدين بموجب اتفاقيات إعادة جدولة طويلة الأمد . ويسمح للدول تقديم نسخة مدققة من تقارير موظفي صندوق النقد الدولي لمقرضيهما التجاريين والرسميين .

Export Credits يتم توسيع القروض من أجل تمويل مشتريات معينة من البضائع والخدمات من الدولة المقرضة. وتعرف قروض التصدير الموسعة من قبل موردي البضائع بقروض الموردين , وتعرف قروض التصدير الموسعة من قبل بنك الموردين بقروض المشترين .

Goodwill Clause, يتم احتساب نسبة الامتيازات للقروض على أنها الفرق للقيمة الاسمية للقروض ومجموع قيمة دفعات خدمة الدين المستقبلية المخصومة, ويجب إن تجري من قبل المقرض ويتم التعبير عنها في العادة كنسبة مئوية للقيمة الاسمية للقروض. وكما هو متعارف عليه فإن نسبة الخصم المستخدمة هي 10% .

(HIPC) Heavily Indebted Poor Country, وهي مجموعة أصلية تتألف من

41 دولة نامية, من ضمنها 32 دولة بلغ فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 695 دولار أمريكي أو أقل في عام 1993, ونسبة القيمة الحالية من الدين إلى الصادرات وصلت إلى أعلى من 220% في عام 1993, أو نسبة القيمة الحالية للدين إلى إجمالي الناتج القومي أعلى من 80% (انظر الجدول رقم 1). وتضم المجموعة أيضا تسعة دول ممن تتلقى امتيازات إعادة جدولة من مقرضي نادي باريس (أو التي هي في الأصل مؤهلة لإعادة الجدولة) إن قائمة HIPC الأصلية سوف تتغير في ضوء تنفيذ مبادرة HIPC وسوف تمتد لتشمل دول أكثر تواجه مواقف دين غير

ثابتة , حتى بعد التطبيق الكامل لآليات الحد من الدين التقليدي والتي اعتمدت على برامج التسوية التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

London Club , مصطلح يستخدم عادة لمجموعة من البنوك التجارية التي تجتمع معا لتناقش إعادة هيكلة لمطالباتهم ضد الدولة المدينة , ولا يوجد هنالك إطار عمل تنظيمي لنادي لندن يشبه نادي باريس .

Moratorium Interest , وهي الفائدة التي يتم الاتفاق بشأنها لاعادة جدولة الدين . وفي نادي باريس , يتم التفاوض بشأن نسبة الفائدة المؤجلة باشتراك الدول المقترضة والمقرض , وتبعاً لذلك فهي تختلف من مقرض إلى آخر . وفي نادي لندن , حيث يسمح لجميع المقرضين الحصول على الأموال بأسعار مقارنة , فإن نسبة الفائدة المؤجلة تطبق بشكل متساوي على جميع التزامات إعادة الجدولة بموجب اتفاقية معينة .

Most Favored National Clause , تتطلب الاتفاقيات المعقودة في نادي باريس أن يحصل المدين على مساعدات دين من مقرضين خارج نادي باريس بشروط ليست بأفضل من تلك التي يتم الحصول عليها من مقرضي نادي باريس .

Naples Terms تمت الموافقة على شروط تخفيض الديون للدول ذات الدخل المنخفض من قبل نادي باريس في شهر ديسمبر 1994 , وتم تطبيقها على أساس الحالة . ومن الممكن أن تتلقى الدول تخفيض للدين الخارجي المستوفي للشروط إلى حد يصل إلى 56% من صافي شروط القيمة الحالية .

Net present Value (NPV) of Debt , وهي مجموع التزامات خدمت الدين المستقبلية (الفائدة ورأس المال) للدين الحالي والمحسوم بسعر فائدة السوق . وكلما كان سعر الفائدة على القرض اقل من سعر السوق , يكون ناتج صافي القيمة الحالية للدين اقل من قيمتها الاسمية مع الاختلافات التي يعكسها عنصر المنحة .

Nonconsolidated Debt , وهو الدين الذي يستثنى بشكل كلي أو جزئي من إعادة الجدولة , والذي يجب أن يسدد بشروط قريبة من الشروط الأصلية .

Official Creditors , وهم مقرضو القطاع العام . وهنالك جهات متعددة من المقرضين تضم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي , وبعضها ثنائي مثل مؤسسات الدول بما فيها البنوك المركزية .

Paris Club , وهو المنتدى الذي يقوم بإجراء إعادة الهيكلة منذ عام 1965 , من قبل مقرضين رسميين . والجانب المشترك بين الدول المقرضة هو أن كل واحدة من تلك الدول لها نظام تأمين ضد تخلف المدينين عن الدفع , لأن النوع الرئيسي من مطالبات إعادة الجدولة هو مكفول بتأمين ضد تخلف المدينين عن الدفع . وهنالك رئيس للنادي وسكرتارية صغيرة يتم توفيرها من قبل الخزينة الفرنسية .

Publicity Guaranteed Debt , وهو الالتزامات الخارجية للقطاع الخاص والمكفولة من قبل الهيئة العامة .

Pull-back Clause , هذا البند في اتفاقية إعادة هيكلة الدين ينص على أن محضر الجلسة يعتبر باطلا ولاغيا ما لم يتم اتخاذ إجراءات معينة قبل مواعيد محددة .

Standby Arrangements , وهو اتفاق بين صندوق النقد الدولي والدولة العضو بأن

تتم المشتريات بموجب تسهيلات ائتمان تصل إلى مبلغ متفق عليه خلال فترة محددة من 12-18 شهريا .

ويتم توفير موارد صندوق النقد الدولي من خلال ترتيبات جاهزة على شكل أقساط , وتبعاً لذلك فإن الشروط يجب أن تلبى فيما يتعلق بسياسة الائتمان , اقتراض القطاع العام أو الاقتراض الحكومي , وسياسات التجارة الخارجية , واستخدام الاعتمادات الأجنبية

Standstill , وهي اتفاقية مرحلية بين الدولة المدينة ومقرضيها من البنوك التجارية بأن يتم بموجبها تأجيل تسديد الدفعات الرئيسية من الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل , وان يتم تدوير الالتزامات قصيرة الأجل إلى حين عقد اتفاقية بشأن إعادة تنظيم الدين . والهدف من ذلك هو منح المدين حد أدنى من التمويل التجاري خلال فترة التفاوض ومنع بعض البنوك من السحب المفاجئ لتسهيلاتهم على حساب الآخرين .

Toronto Terms , وهي بنود خاصة لاعادة جدولة لـHIPC والتي أصبحت سارية

المفعول اعتباراً من أكتوبر 1988 حتى شهر ديسمبر 1991

Transfer Clause , وهو البند الذي يلزم الحكومة المدينة بالتحويل وغير المشروط بالعملات

الأجنبية في جميع الحالات التي يدفع فيها القطاع الخاص بالعملة المحلية لقاء خدمة ديونه إلى نادي باريس .

الجدول 1 : الدول الفقيرة ذات المديونية العالية : الدين الخارجي .

الدولة	إجمالي الدين الخارجي حتى نهاية عام 1994 (بليون دولار أمريكي)	المدينة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأخرى (بالمائة)
--------	--	---

1.9	8.5	أنغولا
52.1	1.5	بينين
54.4	4.2	بوليفيا
84.7	1.0	بوركينافاسو
82.8	1.1	بوروندي
26.1	6.2	الكاميرون
73.1	0.8	جمهورية أفريقيا المركزية
79.3	0.7	تشاد
14.9	4.7	الكونغو
24.3	13.9	ساحل العاج
44.9	0.2	غينيا الاستوائية
44.1	4.8	أثيوبيا
65.0	4.1	غانا
45.3	2.9	غينيا
49.5	0.7	غينيا بيشاو
34.0	1.8	جوانا
51.8	4.0	هوندوراس
44.6	6.2	كينيا
26.2	2.0	لوبدر
38.6	1.1	لايبيريا
44.8	3.6	مدغشقر
47.0	2.6	مالي
39.9	2.1	موريتانيا
20.9	5.0	موزمبيق
23.9	6.1	ميانمار
14.6	9.0	نيكاراجوا
56.3	1.5	النيجر
16.9	28.5	نيجيريا
82.8	0.9	رواندا
72.3	0.2	سوتوم وبرينسيب
56.9	3.1	السنغال
45.2	0.7	سيراليون
40.0	1.9	الصومال
17.0	16.6	السودان
42.3	6.2	تانزانيا
55.5	1.2	توغو
68.6	3.0	اوغندا

1.0	22.2	فييتنام
22.7	5.3	اليمن
25.1	9.3	زائير
40.8	4.9	زامبيا

مصادر المعلومات

Bank for International Settlements, International Monetary Fund, Organization for economic Co-operation and Development, and World Bank. Debt Stocks, Debt Flows and the Balance of Payments, 1994.

The Canadian Institute of Chartered Accountants. Indicators of Government Financial Condition, 1997.

Federal Reserve System, Board of Governors. Trading and Capital Market Activities Manual, 1999.

International Monetary Fun. Official Financing for Developing Countries. December 1995.

International Monetary Fund. Debt Relief for Low-Income Countries, The HIPC Initiative, Pamphlet Series No. 51, 1999.

INTOSAI Internal Controls Committee. Guidelines for Internal Control Standards, June 1992.

INTOSAI. International Journal of Government Auditing, "Recognizing Fraud Indicators", April 1999.

INTOSAI, Public Debt Committee. Guidance on Definition and Disclosure of Public Debt.

INTOSAI, PUBLIC Debt Committee. Guidance on the Measurement and identification of Actual and Contingent Public Debt, 1999.

Klein, Thomas. External Debt Management: An Introduction, World Bank Technical Paper 245, 1994.

Standard & Poor's, "Sovereign Credit Ratings: A Primer". Credit Week, April 16, 1997.

United Nations Development Programme. Debt Management, November 1997.

United Nations Development Programme. Debt and Sustainable Human Development, Technical Advisory Paper No. 4 May 1999.

United States General Accounting Office. Standards for Internal Control in the Federal Government, GAO/AIMD-21.3.1, November 1999.

United States General Accounting Office. Federal Information Systems Controls Audit Manual, GAO/AIMD-12.19.6, January 1999.

United States General Accounting Office. Status of the Heavily Indebted Poor Countries Debt Relief Initiative, GAO/NSIAD-98-229, September 1998.

World Bank. Financial Flows and the Developing Countries, quarterly.

World Bank. Global Development Finance, annual.